مركز مستقبل وطن للدراسات والسياسات

حزب مستقبل وطن
كلنا نعمل من أجل مصر

إبريل 2025

آثار الرسوم الجمركية الأمريكية
على الاقتصاد المصري وإستراتيجيات المواجهة

الأمين العام المساعد
ورئيس مجلس أمناء المركز
النائب/ محمد الجارحي

نائب رئيس الحزب
والأمين العام
النائب/ أحمد عبد الجواد

رئيس مجلس الشيوخ
ورئيس الحزب
المستشار/ عبد الوهاب عبد الرازق

الملخص التنفيذي:

فرضت الولايات المتحدة الأمريكية في إبريل ٢٠٢٥ رسومًا جمركية إضافية، تتراوح ما بين ١٠٪ إلى ٤٩٪ على مجموعة من السلع المستوردة من عدة دول، شملت مصر، ضمن توجهات حمائية تهدف إلى دعم الصناعة الأمريكية. لكن عاد الرئيس الأمريكي في التاسع من إبريل بتعليق القرارات لمده ٩٠ يومًا على جميع الدول والاكتفاء بتطبيق ١٠٪ رسومًا جمركية على كافة الدول باستثناء الصين التي قد رفع الرسوم الجمركية لها لتصل إل ١٢٥٪، وذلك في خطوة قد بررها البيت الأبيض كونها نتيجة تواصل عديد من الدول التي قد وقعت عليها الرسوم من أجل إجراء مفاوضات من الإدارة الامريكية للوصول إلى اتفاق عادل، باستثناء الصين التي قد أعلنت فرض رسوم جمركية تصل إلى ٨٤٪ على الواردات الأمريكية.

أثار هذا الإجراء تساؤلات واسعة حول انعكاساته على الاقتصاد المصري، خاصة أن الولايات المتحدة تُعد ثالث أكبر شريك تجاري لمصر.

وتحلل هذه الورقة أثر هذه الإجراءات على الاقتصاد المصري، وتقدم بدائل سياسات ممكنة لمواجهتها.

تحديد المشكلة:

يشكل فرض رسوم جمركية إضافية من قِبل الولايات المتحدة الأمريكية تحديًا حقيقيًا للاقتصاد المصري لا سيما على قطاعات تعتمد بشكل كبير على السوق الأمريكية. وتشمل هذه القطاعات الملابس الجاهزة، الأسمدة، وبعض المنتجات الكيماوية والزراعية، وتأتي هذه الرسوم في وقت تسعى فيه مصر لتعزيز صادراتها وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات. ويوضح الجدول التالي نسبة الرسوم المفروضة على الدول العربية:

جدول رقم (١) الرسوم الجمركية بين الدول العربية والولايات المتحدة الأمريكية

الدولة	الرسوم المفروضة من أمريكا (٪)	الرسوم المفروضة على أمريكا (٪)
سوريا	٤١	٨١
العراق	٣٩	٧٨
ليبيا	٣١	٦١
الجزائر	٣٠	٥٩
تونس	٣٠	٥٥
الأردن	٢٨	٤٠
الإمارات	١٠	١٠
مصر	١٠	١٠
السعودية	١٠	١٠
المغرب	١٠	١٠
عُمان	١٠	١٠
البحرين	١٠	١٠
قطر	١٠	١٠
لُبنان	١٠	١٠
الكويت	١٠	١٠
السودان	١٠	١٠
اليمن	١٠	١٠

السياق والخلفية:

تربط مصر والولايات المتحدة اتفاقيات تجارية مهمة، أبرزها اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة (QIZ) التي دخلت حيز التنفيذ عام ٢٠٠٥، وتسمح بدخول بعض المنتجات المصرية إلى السوق الأمريكية بدون جمارك بشرط احتواء نسبة من المكونات الإسرائيلية.

ارتفعت صادرات مصر إلى الولايات المتحدة الأمريكية خلال عام ٢٠٢٤ بنسبة ١٢,٨٪ لتصل إلى ٢,٢٥ مليار دولار، مقابل ١,٩٩ مليار دولار خلال عام ٢٠٢٣، وفقًا للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الذي أشار إلى زيادة واردات مصر من الولايات المتحدة بنسبة ٤٦,٩٪ لتسجل ٧,٥٦ مليار دولار.

جدول رقم (٢) حجم التبادل التجاري بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية

السنة	الصادرات المصرية (مليار دولار)	الواردات المصرية (مليار دولار)
٢٠١٩	٢,٥	٥,٥
٢٠٢٠	٢,٠	٤,٨
٢٠٢١	٢,٦	٥,١
٢٠٢٢	٢,٨	٥,٣
٢٠٢٣	٢,٧٣	٤,٩٥
٢٠٢٤	٢,٥	٦,١

المصدر مكتب التجاري الأمريكي USTR

شكل رقم (١)
حجم التبادل التجاري بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية

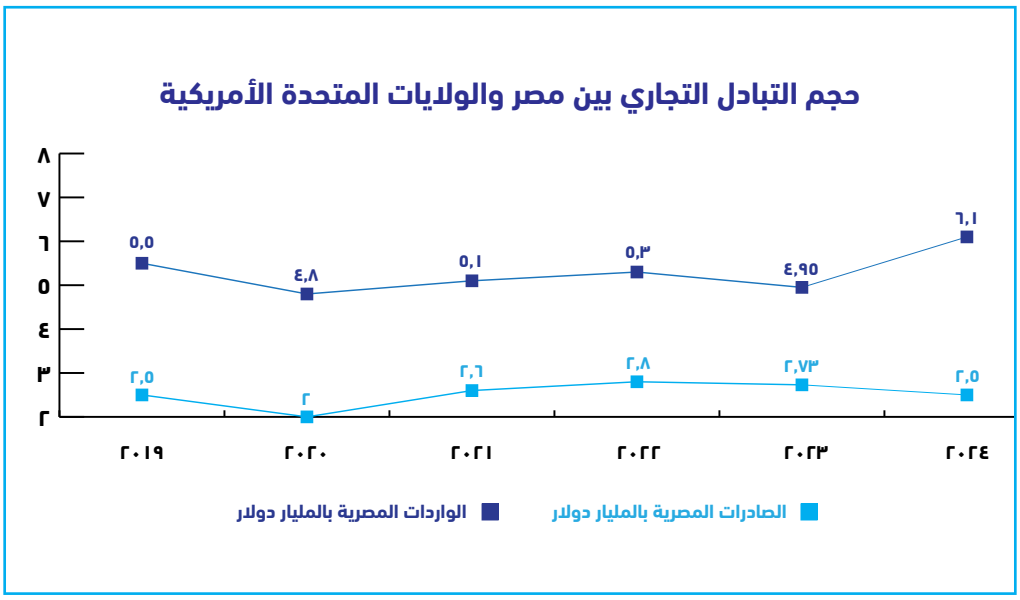

وقد جاءت الملابس في مقدمة السلع المصدرة إلى الولايات المتحدة خلال عام ٢٠٢٤، يليها الحديد والصلب، ثم السجاد والخضر والفاكهة، بينما شملت الواردات الوقود والزيوت المعدنية، يليها الحبوب والنباتات الطبية والعلف، ثم الطائرات وسفن الفضاء، والمراجل والآلات والأجهزة الآلية.

والجدول التالي يوضح أهم الصادرات المصرية إلى السوق الأمريكية والنسبة التي يستحوذ عليها السوق الأمريكية من اجمالي الصادرات.

جدول رقم (٣) أهم الصادرات المصرية للسوق الأمريكية

الصنف	الصادرات في ٢٠٢٣	الصادرات في ٢٠٢٤	نسبة السوق الأمريكية من إجمالي الصادرات المصرية
الملابس	١,٠١ مليار دولار	١,١٩ مليار دولار	٤٢٪
الحديد والصلب	٢٠٢ مليون دولار	٢٢٧ مليون دولار	١٣٪

تحليل الآثار الاقتصادية:

١ الآثار السلبية على حصيلة الصادرات المصرية:

يتضح من التقديرات الأولية لآثار هذه الضريبة وجود أثر سلبي محدود على قيمة الصادرات المصرية للسوق الأمريكية، تتراوح بنسبة من ١٠٪ إلى ٢٠٪ حتى عام ٢٠٢٦. (مرفق تصور للصادرات المصرية والقيمة المتوقعة لهذه الصادرات قبل فرض الضريبة وبعد فرضها في عام ٢٠٢٦) ٢٠٢٦. وتظهر أهم الأسباب الأخرى- بخلاف الرسوم الجمركية- التي قد تؤثر على الصادرات المصرية فيما يلي:

- **ارتفاع أسعار المواد الخام في الصناعات التي تستحوذ على النصيب الأكبر من الحصيلة التصديرية للسوق الأمريكية؛ نتيجة للحروب التجارية التي سوف تنتج عن هذا الرسوم في حال استمرارها.**
- **ارتفاع أسعار الشحن عالميًا نتيجة لاضطرابات حركة التجارة العالمية.**
- **زيادة الضغوط على أسعار الصرف المحلية، وهو ما قد يؤدي إلى ارتفاع الأسعار محليًا، وكذلك ارتفاع الأسعار النسبية للسلع المصرية المصدرة.**
- **ارتفاع محتمل في أسعار السلع ذات التكنولوجيا المتوسطة أو المرتفعة نتيجة للحرب التجارية المتوقعة بين الصين والولايات المتحدة.**

٢ الآثار الإيجابية على حصيلة الصادرات المصرية:

هناك آثار إيجابية قد تحصل عليها الصادرات المصرية في حال فشل الدول المنافسة لمصر في احتواء التعريفة الجمركية المرتفعة على واردتها إلى السوق الأمريكية، وهو ما قد يؤدي إلى الاستفادة من هذه الزيادة الجمركية من خلال تكثيف الاستثمارات المصرية في القطاع التصديرية ذات الميزة التنافسية لمصر، خاصة قطاع المنسوجات والملابس.

٣ الآثار على حصيلة إيرادات قناة السويس:

على المدى القصير سوف تؤدي الحروب التجارية والاضطرابات في سلاسل التوريد العالمية، إلى انخفاض محتمل في حركة مرور السفن داخل القناة، وهو ما يؤثر على إيرادات القناة باعتبارها أحد أهم موارد العملات الأجنبية للاقتصاد المصري.

٤ الآثار على حصيلة الاستثمار:

قد تشهد معدلات الاستثمار الأجنبي انخفاضًا؛ نتيجة التوترات الاقتصادية العالمية، وارتفاع تكلفة الاستثمار، وزيادة مخاوف المستثمرين.

٥ الآثار على بيئة الاقتصاد الكلي:

قد تشهد بيئة الاقتصاد الكلي في مصر تأثيرات سلبية على المدي القصير نتيجة للتوترات الحادثة في الاقتصاد العالمي، وتزايد ضبابية المشهد الاقتصادي عالميًا، لكن تظل هناك العديد من الفرص القائمة في حال استغلالها بالشكل الأمثل سوف تؤدي في الأجل الطويل إلى آثار إيجابية وتحسن في مؤشرات التنمية الاقتصادية لمصر.

٦ الآثار الاقتصادية على الاقتصاد المصري في حال اندلعت حرب تجارية وأزمة مالية بين الولايات المتحدة والصين:

تشير المعطيات الاقتصادية العالمية إلى تصاعد المخاطر المرتبطة بنشوء أزمة مالية جديدة، مدفوعة بشكل رئيس باتساع نطاق السياسات الحمائية التي تتبناها الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس دونالد ترامب، والذي يعتمد نهجًا صداميًا في إدارة العلاقات التجارية الدولية، لا سيما مع الصين وعدد من الشركاء التجاريين الرئيسين. هذا النهج التصعيدي ينذر بإمكانية تشكل ما يمكن تسميته بـ "المزيج السام"؛ أي تقاطع بين حرب تجارية شاملة وتباطؤ اقتصادي عالمي حاد، قد يشكل شرارة لركود اقتصادي يفوق في حدته وتداعياته الأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨. وفي حال استمرت هذه السياسات دون التوصل إلى حلول توافقية، فإن الاقتصاد العالمي قد يواجه سلسلة من التداعيات السلبية، ومن أبرزها:

- انكماش واسع في النشاط الاقتصادي العالمي.
- تراجع ملحوظ في حجم التجارة الدولية وتقلص تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.
- اضطرابات حادة في الأسواق المالية، مع موجات بيع جماعي للأسهم، وتآكل ثقة المستثمرين.
- اتساع هوامش المخاطر في أسواق الائتمان، وارتفاع كلف التمويل، خاصة في الأسواق الناشئة.
- زيادة معدلات الإفلاس والبطالة نتيجة تقلص الطلب العالمي واضطراب سلاسل التوريد.

وتعد الاقتصادات الناشئة والدول التي تعتمد بشكل كبير على التصدير، من أبرز المتضررين المحتملين، إذ ستواجه هذه الدول انخفاضًا في الطلب الخارجي، وخروجًا لرؤوس الأموال نحو الأسواق الآمنة. كما أن الشركات متعددة الجنسيات، لا سيما تلك المعتمدة على سلاسل التوريد العالمية مثل شركات التكنولوجيا وصناعة السيارات، ستتعرض لتحديات كبيرة على مستوى التكلفة والاستمرارية التشغيلية.

ومن المرجح أن تشهد أسعار السلع الأساسية، مثل النفط والمعادن، انخفاضًا حادًا في ظل تباطؤ الطلب العالمي، مما سينعكس سلبًا على الدول المصدرة للموارد الطبيعية. كما أن حالة عدم اليقين ستقود إلى تراجع في ثقة المستهلك وقطاع الأعمال، ما سيدفع الأفراد إلى تقليص الإنفاق، ويجبر الشركات على تأجيل أو تجميد استثماراتها، بما يعمق من دورة الركود الاقتصادي.

- **التداعيات المحتملة على الاقتصاد المصري:** رغم أن التعريفات الجمركية، والحرب التجارية التي تفرضها الإدارة الأمريكية تستهدف في المقام الأول الصين وشركاءها التجاريين الرئيسين، إلا أن طبيعة التشابك الهيكلي للاقتصاد العالمي تجعل من هذه السياسات ذات تأثير واسع غير مباشر على اقتصادات أخرى، منها الاقتصاد المصري. ويبرز أثر هذه السياسات في مصر من خلال خمس نقاط هيكلية أساسية:

- قناة التجارة العالمية.
- قناة التدفقات الرأسمالية.
- قناة أسعار السلع الأساسية.
- التنافسية الصناعية.
- مرونة السياسات النقدية والمالية.

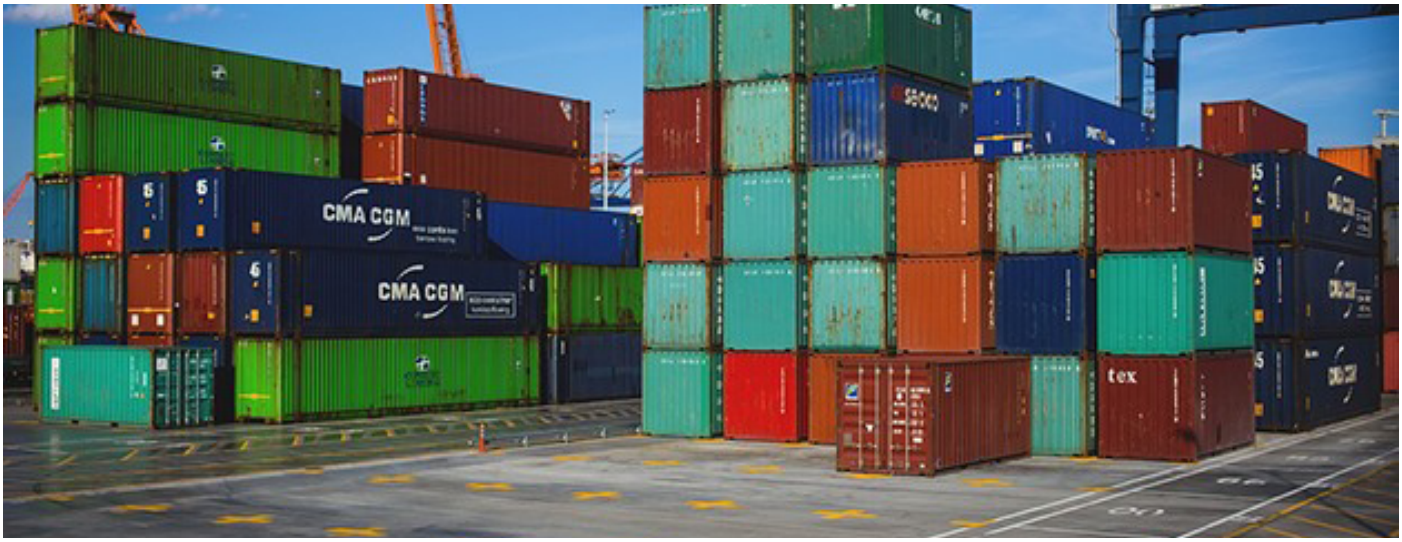

أولًا: قناة التجارة العالمية:

مصر لا تصدر بكثافة إلى الولايات المتحدة، لكن أكثر من ٤٠٪ من الصادرات المصرية موجهة إلى أسواق الاتحاد الأوروبي والشرق الأوسط، وهي أسواق تعتمد بدورها على سلاسل الإمداد العالمية التي تتأثر سلبًا بالحرب التجارية.

كما أن أي تباطؤ في الاقتصاد الأوروبي أو الآسيوي سينعكس فورًا على الطلب على المنتجات المصرية، لا سيما في قطاعات مثل البتروكيماويات، الأسمدة، الأقمشة، والصناعات الهندسية. علاوة على ذلك، فإن تباطؤ الاقتصاد الصيني سيدفعه إلى تصدير فوائض إنتاجه إلى الأسواق التي تنافس فيها مصر، لا سيما إفريقيا والشرق الأوسط، ما يؤدي إلى تآكل الحصة السوقية للمنتجات المصرية، خصوصًا في القطاعات كثيفة العمالة التي تستفيد من انخفاض التكلفة مثل النسيج والملابس.

ثانيًا: قناة التدفقات الرأسمالية:

الاقتصاد المصري يعتمد بشكل كبير على رؤوس الأموال قصيرة الأجل في تمويل احتياجاته من النقد الأجنبي، خاصة من خلال أدوات الدين المحلي والسندات الدولية. في بيئة من التوترات التجارية العالمية وتراجع الثقة، تتحول رؤوس الأموال نحو الأسواق المتقدمة. وهذا يعرض مصر إلى مخاطر "انعكاس التدفقات" (Reversal of Flows)، ما يؤدي إلى تراجع الاحتياطيات الأجنبية، ويزيد الضغط على الجنيه المصري. كما أن أي تذبذب في الجنيه سيُضاعف من تكلفة الواردات، خاصة المواد الخام والمكونات الوسيطة، مما يعيد التضخم إلى مسار تصاعدي ويحد من فعالية السياسة النقدية، ويضعف الثقة في بيئة الاستثمار.

ثالثًا: قناة أسعار السلع الأساسية:

تلعب مصر دورًا خاصًا كدولة مستوردة صافية للطاقة - رغم الاكتشافات الحديثة-، وفي ذات الوقت تعتمد على صادرات المواد الخام والسلع الأولية مثل الغاز الطبيعي، المنتجات الكيماوية، وبعض السلع الزراعية.

وفي حال دخول الاقتصاد العالمي في ركود بفعل الحرب التجارية، فإن أسعار النفط والغاز والمعادن ستتراجع بشدة، مما يؤثر على إيرادات قناة السويس- متأثرة بحركة التجارة العالمية-، وكذلك على الاستثمار الأجنبي في قطاع الطاقة. وفي الوقت ذاته، فإن تراجع أسعار السلع سيساهم في الحد من التضخم المستورد، لكنه سيضرب موارد الدولة من العملة الصعبة، خاصة في ظل هشاشة الهيكل التصديري لمصر.

رابعًا: التنافسية الصناعية:

الصناعة المصرية تعتمد على نسبة كبيرة من المدخلات المستوردة (تقدر بنحو ٤٠ – ٦٠٪ من تكاليف بعض الصناعات التحويلية). في حال فرضت أمريكا رسومًا إضافية على منتجات من دول أخرى، ستتحول بعض السلع الفائضة من هذه الدول إلى أسواق بديلة بأسعار مدعومة أو مخفضة، ما يخلق منافسة سعرية قاتلة للمنتجات المصرية، محليًا وخارجيًا. كما أن اضطراب سلاسل الإمداد العالمية يؤدي إلى تأخر وصول المدخلات، وزيادة تكلفة الوقت والتصنيع، وهو ما يضرب مفهوم "القدرة التنافسية الكلية" للصناعة المصرية، ويؤثر على معدلات النمو الصناعي والاستدامة التشغيلية.

خامسًا: مرونة السياسات الاقتصادية:

الحرب التجارية تخلق بيئة يسودها الغموض والتقلب الشديد، مما يضعف فعالية السياسة النقدية في مصر، والبنك المركزي قد يُضطر إلى رفع أسعار الفائدة لكبح التضخم الناتج عن الضغوط العالمية، لكنه بذلك يثبط الاستثمار المحلي ويزيد من تكلفة خدمة الدين العام.

وفي المقابل، قد تضطر الحكومة إلى زيادة الدعم أو تخفيف الأعباء الضريبية على القطاعات المتضررة، مما يؤدي إلى زيادة عجز الموازنة، وتآكل مساحة التحرك المالي المتاحة في أوقات الأزمات. هذا الهامش المحدود يزيد من حساسية الاقتصاد المصري للصدمات الخارجية، ويعيد التوازنات الكلية إلى حالة من الهشاشة الهيكلية.

- **السياسات المقترحة:**

تتطلب مواجهة التداعيات المحتملة للتعريفات الجمركية الأمريكية اعتماد نهج مزدوج يجمع بين التحصين السريع للأداء الاقتصادي في المدى القصير، وتغيير إستراتيجي في بنيته الإنتاجية والتجارية على المدى الطويل. فالنجاة من هذه التحولات لا تكمن في "التحايل على الأزمة"، بل في استغلالها كفرصة لإعادة بناء الاقتصاد المصري على أسس أكثر مرونة، إنتاجية، واستقلالية، بما يعزز من موقع مصر في الاقتصاد العالمي كمركز إنتاج وتصدير، لا كمستهلك ومُتلقٍ للصدمات، وذلك على النحو التالي:

أولًا: سياسات قصيرة الأجل – تحصين الاستقرار الاقتصادي ضد الصدمات الفورية:

١ دعم استقرار سعر الصرف وتعزيز السيولة الدولارية:

- **الخلفية: في فترات عدم اليقين العالمي، تتجه رؤوس الأموال نحو الملاذات الآمنة، مما قد يضغط على احتياطيات البنك المركزي المصري ويزيد تقلبات سعر الصرف.**
- **الإجراء:**

١. تفعيل خطوط تمويل احتياطية متعددة الأطراف (مع الصين، الإمارات، صندوق النقد)، تقلل الاعتماد على أدوات الدين مرتفعة التكلفة.

٢. تبني أدوات تحوط لسعر الصرف لدى القطاع الخاص الصناعي (FX hedging facilities)؛ لحمايته من تقلبات الاستيراد.

- **الهدف: الحد من انتقال تقلبات سعر الصرف إلى تكلفة الإنتاج المحلي والتضخم، والحفاظ على ثقة المستثمرين.**

٢ صياغة سياسة تجارية مرنة وديناميكية:

- **الخلفية: اختلالات التجارة العالمية قد تُغرق الأسواق النامية ببضائع فائضة بأسعار مخفضة (dumping).**
- **الإجراء:**

١. تفعيل آليات الحماية المؤقتة (Temporary Safeguards) وفقًا لاتفاقيات منظمة التجارة، لحماية القطاعات الصناعية الأكثر تضررًا.
٢. تحديث هيكل الجمارك لتعزيز التتبع السلعي وتقليل التهرب الجمركي الذي يفاقم الضغوط على المنتج المحلي.

- **الهدف: حماية الصناعة المصرية من موجات الإغراق، والحفاظ على القدرات التشغيلية في القطاعات الحساسة.**

٣ سياسة نقدية متوازنة بين الاستقرار والنمو:

- **الخلفية: الصدمات الخارجية تخلق مفاضلة حرجة بين كبح التضخم والحفاظ على الاستثمار.**
- **الإجراء:**

١. استخدام أدوات غير تقليدية مثل "عمليات السوق المفتوحة الموجهة" (Targeted OMOs) لضبط السيولة دون رفع أسعار الفائدة.
٢. تصميم حزم تمويلية بأسعار فائدة مدعومة للقطاعات المنتجة الموجهة للتصدير أو الإحلال.

- **الهدف: الحفاظ على الاستقرار النقدي دون التضحية بفرص النمو والتوظيف.**

ثانيًا: سياسات متوسطة الأجل – تعزيز الإنتاجية وتقليل الاعتماد على الخارج:

١ إستراتيجية وطنية لتوطين سلاسل التوريد الصناعية:

- **الخلفية: الاعتماد المفرط على المدخلات المستوردة يُضعف الصناعة في أوقات الأزمات التجارية.**
- **الإجراء:**

١. تحديد قوائم بالمدخلات الحيوية المستوردة وتوجيه الاستثمارات المحلية أو الأجنبية نحو تصنيعها محليًا.
٢. تقديم حوافز ضريبية وتسهيلات ائتمانية للمصانع التي تحقق نسب مرتفعة من القيمة المضافة المحلية.

- **الهدف: تقليص فجوة العجز التجاري الهيكلي وتحقيق قدر من الاكتفاء الذاتي الصناعي.**

٢ إعادة تشكيل السياسة التصديرية على أسس تكنولوجية:

- **الخلفية: الصادرات المصرية ما زالت تتركز في سلع أولية أو منخفضة القيمة المضافة.**
- **الإجراء:**

١. إعادة تصميم برنامج دعم الصادرات ليرتبط بمستوى التكنولوجيا والابتكار في المنتج، وليس فقط حجمه.
٢. تطوير مراكز تكنولوجية صناعية مشتركة بين الحكومة والقطاع الخاص لدعم البحث والتطوير في الصناعة التحويلية.

- **الهدف: تحسين جودة وقيمة الصادرات المصرية، وزيادة قدرتها على المنافسة في الأسواق المتقدمة.**

٣ سياسة استثمارية موجهة نحو القطاعات المضاعفة للنمو:

- **الخلفية: تدفق الاستثمارات نحو القطاعات العقارية أو الخدمية لا يحقق تنمية إنتاجية مستدامة.**
- **الإجراء:**

١. إعادة توجيه الحوافز الاستثمارية (مثل الأراضي المجانية، الإعفاءات الضريبية) نحو الصناعات القابلة للتصدير، والقطاعات التكنولوجية والزراعية الحديثة.

٢. بناء نظام تقييم دوري للعائد الاجتماعي والاقتصادي للاستثمارات العامة والخاصة.

- **الهدف: زيادة كفاءة تخصيص الموارد وتعظيم الأثر الاقتصادي للاستثمار.**

ثالثًا: سياسات طويلة الأجل – إصلاح هيكلي وتغيير في نموذج النمو:

١ إستراتيجية تنويع هيكلي للنمو الاقتصادي:

- **الخلفية: الاعتماد على موارد ريعية (مثل السياحة والتحويلات) يضاعف هشاشة الاقتصاد في مواجهة الصدمات العالمية.**
- **الإجراء:**

١. تنمية قطاع الخدمات المعرفية (البرمجيات، التصميم الصناعي، تحليل البيانات)، كمجالات ذات قابلية عالية للتصدير والنمو.

١. ربط الموازنة العامة بخطط تنموية طويلة الأجل، تعزز القطاعات الإنتاجية بدلًا من الاعتماد على العوائد المؤقتة.

- **الهدف: تحقيق نمو أكثر استدامة وأقل تبعية للتقلبات الخارجية.**

٢ إصلاح الميزان التجاري عبر إستراتيجية إحلال واردات ذكية:

- **الخلفية: فجوة الواردات المصرية تنشأ من ضعف القاعدة الإنتاجية في قطاعات الوسائط والسلع الرأسمالية.**
- **الإجراء:**

١. تطوير "خريطة إحلال واردات" وطنية تحدد الصناعات القابلة للاستبدال المحلي وفق جدوى اقتصادية وفنية.

٢. تشجيع الشراكات بين القطاع الخاص المصري والمستثمرين الأجانب لتصنيع بدائل مستوردة داخل البلاد.

- **الهدف: تحقيق استقلالية نسبية في الإنتاج المحلي، وتقليص استنزاف النقد الأجنبي.**

٣ بناء شراكات تجارية إستراتيجية متنوعة:

- **الخلفية: التركيز على عدد محدود من الشركاء التجاريين يزيد من مخاطر الانكشاف الخارجي.**
- **الإجراء:**

١. التوسع في تفعيل الاتفاقيات مع إفريقيا، آسيا الوسطى، وأمريكا اللاتينية، مع ربطها بخطط التصدير والتصنيع المحلي.

٢. تأسيس مكاتب تجارية نشطة في الأسواق غير التقليدية لتعزيز تواجد الشركات المصرية.

- **الهدف: تخفيف التبعية للأسواق التقليدية وخلق فرص جديدة للصادرات المصرية.**

• السيناريوهات المتوقعة:

تكشف التوترات الجيو- اقتصادية الحالية أن الاقتصاد العالمي لم يعد محكومًا فقط بالاعتبارات الكلاسيكية للتجارة والمنافسة، بل بات فضاءً للمواجهة الإستراتيجية، ما يفرض على الدول النامية - ومنها مصر - إعادة النظر في بنيتها الاقتصادية ودرجة تكاملها الخارجي؛ حيث إن الاعتماد على نماذج نمو ريعية أو قائمة على الاستهلاك المحلي دون قاعدة إنتاجية قوية يجعل من هذه الاقتصادات فريسة سهلة لصدمات خارجية. وعليه؛ فإن الخيارات أمام مصر ليست مجرد استجابات وقتية، بل تستلزم إعادة صياغة فلسفة التنمية الاقتصادية من خلال: تقليص الاعتماد على الخارج، تعزيز المحتوى المحلي، تنويع الشركاء، ورفع كفاءة الأداء المؤسسي.

إن نجاح هذه السياسات لا يقتصر على احتواء آثار أزمة التعريفات الأمريكية، بل يمثل ركيزة لبناء اقتصاد أكثر مرونة واستقلالية وقدرة على توليد القيمة محليًا، بما يرسخ من مكانة مصر في خارطة الاقتصاد العالمي. وفيما يلي جدول مقارن لأبرز السيناريوهات المتوقعة، وتقييم أولي لتأثير كل منها على الاقتصاد المصري:

جدول رقم (٤) السيناريوهات المتوقعة وتقيم أولي لكل منها

السيناريو	الوصف الاقتصادي العام	التأثير على مؤشرات الاقتصاد الكلي في مصر	الأثر القطاعي المحتمل	درجة الخطورة والتوصيات
احتواء التصعيد	نجاح الجهود الدبلوماسية في نزع فتيل الحرب التجارية، والعودة إلى مفاوضات متعددة الأطراف	تحسن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، واستقرار سعر الصرف، ونمو معتدل في الصادرات	القطاعات التصديرية كالملابس والمنتجات الزراعية ستستفيد تدريجيًا، وانخفاض الضغط على الصناعات المعتمدة على الواردات	**منخفضة** يُنصح بتعزيز البنية التحتية للصادرات، وتنويع الأسواق
تصعيد متوسط	فرض تعريفات جمركية إضافية على قطاعات معينة بين أمريكا وشركائها مثل الصين وأوروبا	تباطؤ في تدفق رؤوس الأموال، تقلب في أسعار الصرف، وضعف في الطلب العالمي على الصادرات المصرية	تأثر محدود في الصناعات كثيفة الاستيراد للمواد الخام، مثل الصناعات الكيماوية والغذائية	**متوسطة** يُوصى بتفعيل أدوات حماية الصناعة، وتوسيع خطوط التوريد البديلة
حرب تجارية شاملة	انزلاق العالم نحو صراع تجاري عالمي مفتوح، يشمل تعريفات متبادلة واسعة النطاق	ارتفاع التضخم نتيجة اضطراب سلاسل الإمداد، وتراجع حاد في الصادرات، وضغوط على الاحتياط النقدي، وزيادة البطالة	أضرار كبيرة على قطاعات الصناعة التحويلية، النقل التصدير، والسياحة، كما ستتراجع قدرة الدولة على دعم الحماية الاجتماعية	**مرتفعة جدًا** يتطلب الأمر تدخلات عاجلة، وتعديل هيكل الإنفاق العام، وتوسيع الحماية الاجتماعية، وتسريع خطط التصنيع المحلي

• خاتمة تحليلية:

في لحظة فارقة من التاريخ الاقتصادي العالمي؛ حيث تتداخل النزعة الحمائية مع تحولات مراكز الثقل الجيو - سياسي، لم تعد أدوات السياسة التجارية مجرد استجابات تقنية، بل تحولت إلى أدوات صراع وجودي تعيد رسم خرائط النفوذ الدولي، وتعيد ترتيب مكانة الدول ليس فقط وفق مواردها، بل وفق قدرتها على التكيف البنيوي والتحول الإنتاجي.

الرسوم الجمركية الأمريكية الأخيرة ليست معزولة عن هذا السياق، بل تجسد اتجاهًا هيكليًا نحو اقتصاد عالمي أقل عولمة، وأكثر تقلبًا، وأشد تمييزًا بين الدول من حيث قدرتها على خلق القيمة محليًا. وهذا ما يضع الدول النامية، ومنها مصر، أمام مفترق طرق مصيري: إما التكيف عبر نموذج "التحصين السطحي" بالمسكنات النقدية والإجراءات الحمائية المؤقتة، أو الدخول في مسار تحول إنتاجي جذري يعيد هيكلة الاقتصاد من القاعدة.

والاقتصاد المصري، في بنيته الحالية، لا يزال رهين معادلة ريعية - استهلاكية هشة، قائمة على مصادر تقليدية للنقد الأجنبي (السياحة، التحويلات، قناة السويس)، وضعف القاعدة الإنتاجية القابلة للتصدير، وتضاؤل المحتوى التكنولوجي في معظم الصادرات. وفي مواجهة موجات متعاقبة من الأزمات العالمية، فإن هذه البنية ليست فقط غير كافية، بل خطرة من حيث قابليتها للصدمات الخارجية وافتقارها لهوامش المناورة. ومع ذلك، فإن ما يبدو أزمة في ظاهرها، قد يمثل في جوهره فرصة تاريخية لإعادة تشكيل العقد الاجتماعي - الاقتصادي في مصر على أسس جديدة. فالرسوم الجمركية قد تؤدي، في حال استُثمرت تداعياتها بذكاء، إلى:

- **تحفيز جذب استثمارات أجنبية إستراتيجية هاربة من الأسواق التي أصبحت مكلفة بفعل الحرب التجارية.**
- **خلق شراكات إنتاجية جديدة مع دول الجنوب العالمي التي تواجه بدورها استبعادًا تدريجيًا من الأسواق التقليدية.**
- **إعادة بناء سياسة تصديرية ذكية ترتكز على التخصص العميق والتميز التكنولوجي، لا مجرد الميزة السعرية.**

لكن هذا التحول يتطلب أكثر من أدوات اقتصادية. إنه يتطلب تحولًا في الرؤية السياسية للتنمية .. من منظور الإدارة القصيرة الأجل للأزمات، إلى تصور طويل الأمد لدور مصر كدولة منتجة للمعرفة، للسلع، وللسياسات القادرة على الصمود والمنافسة.

وختامًا، إن السياسات الجمركية الأمريكية ليست الخطر الأكبر على الاقتصاد المصري، بل التباطؤ في إدراك أن العالم قد تغير بالفعل، وأن من لا يغير بنيته الاقتصادية سيتحول من شريك في النظام العالمي إلى هامشٍ في روايته. اللحظة الحالية هي اختبار للخيال الإستراتيجي، بقدر ما هي تحدٍ للقدرة التنفيذية. ومصر أمام فرصة نادرة لتكتب فصلًا جديدًا من حضورها الاقتصادي الدولي، شريطة أن تنظر إلى "الأزمة" كعتبة تحول لا كعائق طارئ.

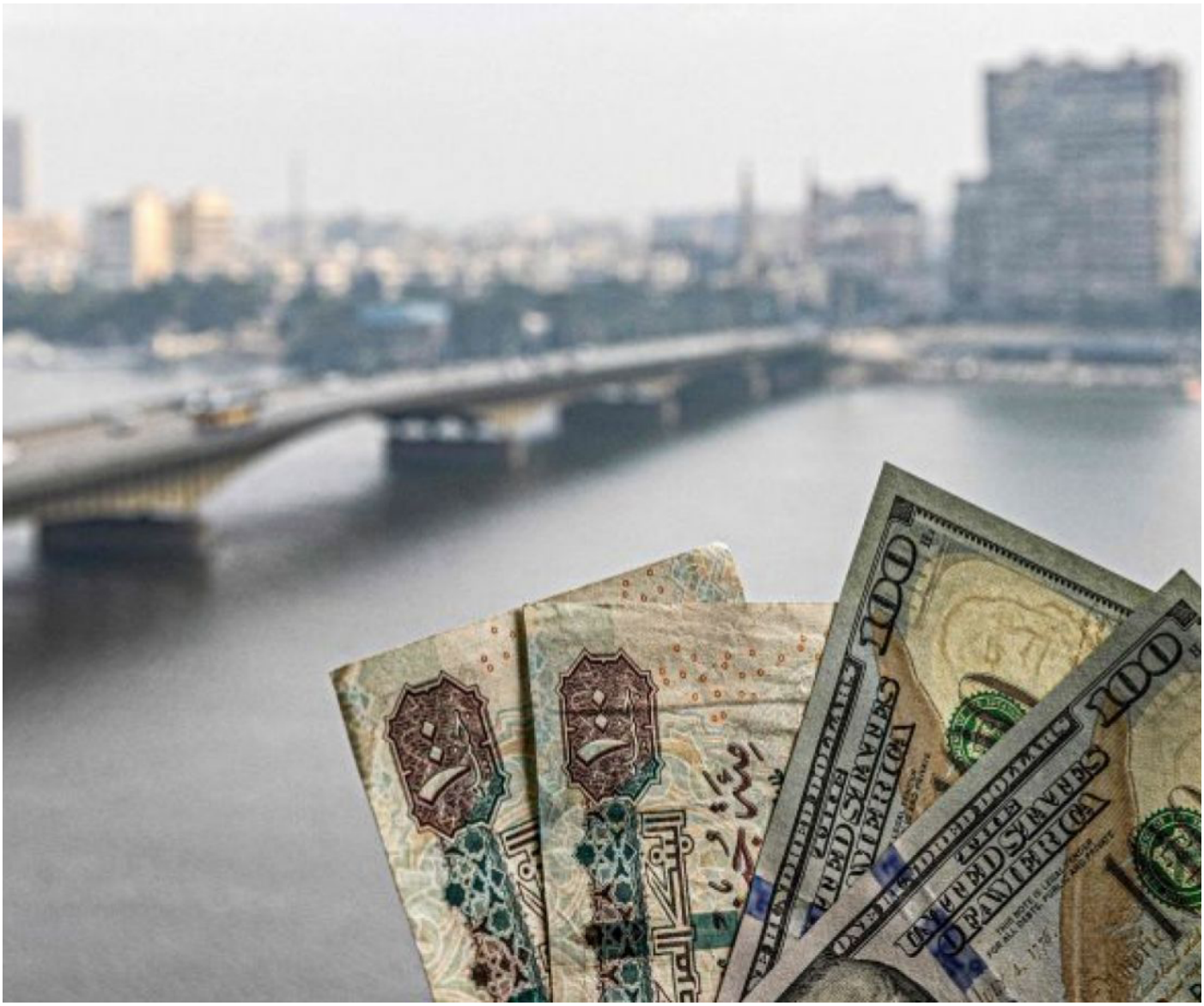

المصادر :

البنك المركزي المصري. ٢٠٢٤. التقرير السنوي حول الأداء الاقتصادي والنقدي لجمهورية مصر العربية
https//:www.cbe.org.eg

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. ٢٠٢٤. النشرة السنوية للتجارة الخارجية لجمهورية مصر العربية
https://www.capmas.gov.eg

البنك الدولي. ٢٠٢٣. مؤشرات التنمية العالمية – مصر
https://data.worldbank.org/country/egypt-arab-rep

U.S .Trade Representative) USTR .(2024) .**(**Trade Policy Agenda and Annual Report .Office of the United States Trade Representative.
https://ustr.gov/about-us/policy-offices/press-office/reports-and-publications/2024

World Trade Organization) WTO .(2023) .(World Trade Statistical Review .2023Geneva :WTO.
https://www.wto.org/english/res_e/statis_e/wts2023_e/wts23_toc_e.htm

International Monetary Fund) IMF .(2024) .(Egypt :Staff Country Report No. .24/118Washington ,D.C :.IMF Publications.
https//:www.imf.org/en/Publications

Peters, M. E., & Baldwin, R. (2022). The Global Trade War: Causes, Consequences, and Lessons. Journal of International Economics, 132, 103509.
https://doi.org/10.1016/j.jinteco.2021.103509

UNCTAD. (2023). Trade and Development Report 2023: Global Trends and Future Prospects. United Nations Conference on Trade and Development.
https://unctad.org

El-Haddad, A. (2021). Structural Challenges to Egyptian Industrial Development. The Economic Research Forum (ERF).
https://erf.org.eg

Kose, M. A., Sugawara, N., & Terrones, M. E. (2020). Global Recessions. The World Bank.
https://doi.org/10.1596/978-1-4648-1522-1